

Distr.: General
30 November 2009
Arabic
Original: English



التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٥٨ (٢٠٠٨)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وطلب إلى مواصلة إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ القرار. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في بوروندي وتنفيذ ولاية المكتب منذ صدور تقريره الأخير المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/270)، ويؤكد أيضا نتائج وتوصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أجريت في تموز/يوليه.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - عملية السلام

٢ - شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض تقدما هاما في عملية السلام، بالرغم من بعض المهام والتحديات المتبقية. ففي أواخر أيار/مايو، أصدرت الحكومة عدة مراسيم تقضي بتعيين ٢٤ من قادة قوات التحرير الوطنية في وظائف في الخدمة المدنية، بما في ذلك مناصب سفراء وحكام مقاطعات، تمشيا مع إعلان مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منطقة البحيرات الكبرى المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وضمن تعيينات أخرى، عُيّن زعيم قوات التحرير الوطنية أغاثون رواسا مديرا عاما للمعهد الوطني للضمان الاجتماعي، وعُيّن الأمين العام السابق لقوات التحرير الوطنية مستشارا رئيسيا في المكتب العسكري لرئيس الجمهورية. ومع ذلك لا يزال يتعين شغل تسع من الوظائف الـ ٣٣ التي خُصّصت لقوات التحرير الوطنية.



٣ - وفي ٣١ أيار/مايو، انتهت ولاية الميسر الجنوب أفريقي تشارلز نكاكولا. وبإغلاق مكتب التيسير، تسلمت الحكومة ما تبقى من المهام المتعلقة بترع سلاح المحاربين السابقين في قوات التحرير الوطنية وتسريحهم وإعادة دمجهم. وانسحب معظم عناصر فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي المؤلفة من ٦٥٠ عنصرا. غير أنه سيبقى حوالي ١٠٠ عنصر من وحدة الحماية للصيقة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمواصلة توفير الحماية لبعض كبار قادة قوات التحرير الوطنية. ومن المتوقع أن يُعهد بعد ذلك إلى وحدة الحماية المشتركة بين قوات التحرير والحكومة بمهمة حماية قادة قوات التحرير. وأنشئت الآلية التي خلفت هيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا وهي الشراكة من أجل السلام في بوروندي، في ٢٧ أيار/مايو لرصد التحديات المستمرة التي تواجه عملية السلام، وتشمل المساعدة على التعجيل بتحويل قوات التحرير الوطنية إلى حزب سياسي وإدماجه بالكامل في المؤسسات المدنية والأمنية، مع إبقاء الزعماء الإقليميين على علم بالموضوع. ويشمل دور الشراكة أيضا حشد الدول الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا واقتراح وضع تدابير تصحيحية، إذا ما برزت أية مشاكل. ويرأس الشراكة السفير دوميساني كوميسالو من جنوب أفريقيا، وتضم ممثلين عن المديرية السياسية، والأمانة العامة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الذي يعمل أيضا بمثابة أمانة الشراكة. وفي غضون ذلك، واصلت الكيانات المشاركة، بما فيها المديرية السياسية، أعمالها في إطار ولاية كل منها.

٤ - وعُقد الاجتماع الأول للشراكة من أجل السلام في بوروندي في ١٣ تموز/يوليه في بوجومبورا، برئاسة السفير كوماو، لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق باعتماد قوات التحرير الوطنية حزبا سياسيا، وإدماج ٣ ٥٠٠ من المحاربين السابقين التابعين لقوات التحرير الوطنية في الجيش والشرطة الوطنيين وتوفير التدريب لهم. وحثت الشراكة الأطراف، في بلاغها، على شغل الوظائف التسع المتبقية والمخصصة لقوات التحرير الوطنية وعلى التعجيل بتسريح ٥ ٠٠٠ محارب سابق في صفوف حزب تحرير شعب الهوتو - وقوات التحرير الوطنية، فضلا عن سحب ١١ ٠٠٠ بالغ مرتبط بحركة التمرد السابقة. ودعت الشراكة أيضا إلى إطلاق سراح ما تبقى من السجناء السابقين التابعين لحزب تحرير شعب الهوتو وقوات التحرير الوطنية. ومن المقرر أن تجتمع الشراكة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة سبل المضي قدما عندما تنتهي ولايتها بنهاية كانون الأول/ديسمبر.

باء - التطورات السياسية

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت الأحداث المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية الوشيكة التي ستنظم في عام ٢٠١٠ على النشاط السياسي في بوروندي. واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تقوم بعملها والإطار التشريعي موجود.

٦ - وفي ٢٩ أيار/مايو، أنشأ الشركاء الدوليون آلية ثنائية لتنسيق المساعدة الدولية للانتخابات. وتعمل اللجنة الاستراتيجية الاستشارية، التي يرأسها ممثلي التنفيذ، بمثابة منتدى لتحديد المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للمساعدة الدولية، وتعزيز تبادل الآراء والمعلومات فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لكفالة إجراء العملية الانتخابية بسلاسة. أما لجنة التنسيق التقنية، التي يرأسها المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فتتسق المساعدة التقنية واللوجستية والمالية الدولية من خلال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وتشرف على إدارة صندوق التبرعات المشترك الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتجتمع اللجنتان بشكل منتظم منذ تموز/يوليه.

٧ - وطلب الرئيس بيير نكورونزيزا من الأمم المتحدة، في رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو، تقديم الدعم للعملية الانتخابية. وفي وقت لاحق، أوعزت إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بإيفاد بعثة ميدانية لتقييم الاحتياجات في بوروندي. وخلال الفترة من ٦ إلى ١٤ تموز/يوليه، أجرت هذه البعثة، التي أقامت اتصالات وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، مشاورات مع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة البورونديين والدوليين، بمن فيهم أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأعضاء الهيئة التشريعية، وممثلو الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وأعضاء من الجهات المانحة والسلك الدبلوماسي. وتُمثل الغرض من البعثة في تقييم حالة التحضيرات للانتخابات من أجل وضع توصيات بشأن المساعدة الانتخابية التي ينبغي للأمم المتحدة تقديمها.

٨ - ورأت بعثة تقييم الاحتياجات أن الظروف القائمة ملائمة عموماً لإجراء انتخابات ذات مصداقية في بوروندي. وكان مما يشير إلى ذلك حيالة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على ثقة الحكومة، وجميع زعماء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، واعتبارها جهة تتمتع بالحياد والاستقلالية. ومع ذلك فقد دفعت الاحتياجات التشغيلية للجنة بعثة تقييم الاحتياجات إلى التوصية بإنشاء برنامج دعم انتخابي تابع للأمم المتحدة تستفيد اللجنة من خلاله من الخبرة الفنية والدعم في التخطيط لمختلف العمليات الانتخابية وتنفيذها. وسيتولى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بوروندي إدارة هذا البرنامج، بالتنسيق الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وسيموّل من خلال

صندوق التبرعات المشترك المتعدد المانحين المذكور أعلاه. وستهدف هذه المساعدة إلى كفالة الاستدامة، ونقل المعارف، والملكية الوطنية.

٩ - ومن أجل التصدي للشواغل الأمنية التي أثارها معظم محوري البعثة، أوصت البعثة بأن تنشئ اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بالتنسيق مع الوزارات المعنية، خلية لإسداء المشورة للجنة بشأن المسائل الأمنية المتصلة بالانتخابات. كما أوصت البعثة بالاستمرار في تقديم دعم إضافي مستمر للجهود التي تبذلها الحكومة بغية مواجهة التحديات، حيث يشكل ذلك أمراً حاسماً لأهمية لكفالة استقرار البلد في الأجل الطويل، بما في ذلك مواصلة إعادة إدماج العائدين والمحاربين السابقين، والتخفيف من حدة الفقر المدقع، ومواصلة التحسينات في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والعدالة والحوكمة.

١٠ - وأوصت بعثة تقييم الاحتياجات أيضاً، في ضوء الاحتياجات اللوجستية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وضيق مهلة الجدول الزمني للانتخابات، وحجم المهام القادمة، بأن يقف مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على أهبة الاستعداد لتقديم دعم لوجستي محدد للجنة في المراحل الحاسمة من العملية الانتخابية، إذا اقتضى الأمر، من قبيل نقل مواد الاقتراع في المناطق النائية. وبناء على هذا أوصت بعثة تقييم الاحتياجات بتعزيز أصول النقل والأصول الجوية الحالية للمكتب لتمكين البعثة من تقديم ذلك الدعم. وفي رسالتي المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر، أبلغت رئيس مجلس الأمن بشأن نتائج وتوصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية.

١١ - وبدأت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنشطتها، بما في ذلك إعداد الميزانية الانتخابية، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وأحرزت اللجنة تقدماً هاماً في إعداد حملة تثقيف مدنية على الصعيد الوطني، بدأها الرئيس نكورونزيزا في ٤ أيلول/سبتمبر. وتتواصل أنشطة التربية الوطنية على امتداد البلد. وفي ٤ أيلول/سبتمبر أيضاً، أعلنت وزارة الداخلية إنشاء إدارة انتخابية في الوزارة. وأعربت أحزاب المعارضة عن قلقها من أن يفضي ذلك إلى التدخل السياسي في أنشطة اللجنة. إلا أن وزارة الداخلية، رداً على ذلك، قدمت ضمانات علنية بأن اللجنة ستظل مسؤولة عن تنظيم الانتخابات. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عينت اللجنة أعضاء اللجان الانتخابية الإقليمية المستقلة البالغ عددها ١٧ لجنة.

١٢ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وقّع وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي مع المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة مشروع تحدد المجالات ذات الأولوية في العملية الانتخابية التي تحتاج إلى دعم دولي. وأعدت هذه الوثيقة بالتشاور الوثيق مع الشركاء

الوطنيين والدوليين المعنيين. وتعهدت الحكومة بالمساهمة بمبلغ ٦,١ ملايين دولار في الميزانية المقدرة بمبلغ ٤٣,٧ مليون دولار المخصصة للانتخابات. وتمشيا مع توصيات لجنة تقييم الاحتياجات، تنص الوثيقة كذلك على إنشاء صندوق التبرعات المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلقي مساهمات الجهات المانحة في مبلغ قدره ٣٧,٦ مليون دولار لا يزال يتعين دفعه. وتبلغ قيمة التبرعات التي جرى التعهد بدفعها حتى الآن نحو ١٦,٤ مليون دولار، غير أن قيمة الأموال المتاحة فعلا تبلغ حوالي ٢,٧ مليون دولار فقط. وإذا لم يكن ثمة زيادة سريعة وملحوظة في حجم التمويل، يمكن لهذا الأمر أن يؤثر سلبا على التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها السنة القادمة.

١٣ - واعتمد البرلمان، خلال دورته العادية، ١٢ قانونا كان أهمها قانون اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الأصول، وقانون مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واعتمد خلال دورة استثنائية خمسة قوانين إضافية، بما فيها قانون الانتخابات المنقح، الذي أُعلن في ١٩ أيلول/سبتمبر. ورحبت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات باعتماد النص الذي عكس توافقا في الآراء فيما يخص بعض الأحكام المثيرة للجدل، بما فيها الأحكام المتعلقة بالتسلسل الزمني لعمليات الاقتراع (البلدية، والرئاسية، والتشريعية، واقتراع مجلس الشيوخ والاقتراعات المحلية)، واستخدام بطاقات اقتراع متعددة ومبلغ الوديعة للمرشحين الرئاسيين. وأتى توافق الآراء نتيجة لمناقشة مطولة بين الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان. وطوال هذه العملية دعت اللجنة الاستراتيجية الاستشارية، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إلى اتخاذ نهج شامل في تنقيح قانون الانتخابات.

١٤ - وفي ٨ حزيران/يونيه، اعتمد وزير الداخلية حركة التضامن والديمقراطية حزبا سياسيا. وبهذا يرتفع عدد الأحزاب السياسية المسجلة في بوروندي إلى ٤٣ حزبا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، اختتم حزب اتحاد التقدم الوطني عملية إعادة توحيدته بعقد مؤتمر وطني انتخب زعيما جديدا للحزب.

١٥ - ورغم أن عملية السلام كانت تتقدم بشكل جيد نسبيا، إلا أن بعض التوترات أصبح واضحا داخل قوات التحرير الوطنية. ففي ٢٨ آب/أغسطس، طرد قائد القوات أغاثون رواسا مجموعة من كبار العناصر السابقة في القوات. وعقد المطرودون "مؤتمرا استثنائيا" في ٤ تشرين الأول/أكتوبر في بوجومبورا لانتخاب قائد جديد، زاعمين أن ولاية السيد رواسا التي تدوم لمدة ثلاث سنوات قد انتهت في عام ٢٠٠٧. وقرر "المؤتمر" عزل رئيس القوات السيد رواسا. وأدان السيد رواسا بقوة، بدعم من أحزاب المعارضة، عقد "المؤتمر" متهما حزبا: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، بمحاولة إحداث انشقاق في صفوف قوات التحرير الوطنية، وإضعاف الديمقراطية الحاكم.

انتخابات عام ٢٠١٠ مسبقاً. كما اتهم الحزب الحاكم وجماعة الشبان المرتبطة به بمحاولة تخويف عناصر قوات التحرير الوطنية، بطرق منها الاعتقالات والاعتقالات. وخلال مؤتمر صحفي عقد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نأى وزير الداخلية بنفسه عن نتيجة "المؤتمر الاستثنائي" معترفاً بالسيد رواسا بصفته القائد الشرعي لقوات التحرير الوطنية.

١٦ - وواصلت أحزاب المعارضة الإبلاغ عن محاولات تخويف يقوم بها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وعن القيود التي تفرضها السلطات المحلية على حرية الاجتماع في كافة أنحاء البلد. واتهمت أيضاً هيئة الإذاعة والتلفزيون الوطنية البوروندي بالتحيز، وواصلت وسائل الإعلام تغطيتها لأنشطة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، في حين نالت أنشطة أحزاب المعارضة قدراً أقل من التغطية الإعلامية. وفي أيلول/سبتمبر، دعت جماعات المجتمع المدني إلى تعاون أوثق بين وسائل الإعلام والمجتمع المدني، بغية تشجيع الشفافية وحصول الجمهور على المعلومات خلال فترة الانتخابات، وردع تزوير الانتخابات. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت منظمات مختلفة من الصحفيين ومهنيي وسائل الإعلام، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، اتحاد الصحفيين البورونديين الذي يهدف إلى حماية حرية الصحافة وتعزيزها، بطرق منها رصد انتهاكات حقوق الصحفيين.

١٧ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الحكومة مرسوماً يقضي بإنشاء المنتدى الدائم للحوار بين الأحزاب السياسية المعتمدة. ويهدف المنتدى إلى تعزيز نظام الأحزاب السياسية وتشجيع الحوار بشأن القضايا التي تهم المصلحة الوطنية.

١٨ - وزار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكو، بوروندي في يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر للتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن الحالة في البلد، ولا سيما فيما يخص التحضيرات لانتخابات عام ٢٠١٠. واستعرض وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ألان لو روا، الذي زار بوروندي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار مهمة استعراض إلى منطقة البحيرات الكبرى، عمليات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التكامل الاستراتيجي والبرنامجي.

جيم - الحالة الأمنية

١٩ - شهدت الحالة الأمنية في بوروندي استقراراً أثناء الفترة قيد الاستعراض، لا سيما في المقاطعات الشمالية الغربية، نتيجة لانسحاب عناصر قوات التحرير الوطنية تدريجياً من مناطق ما قبل التجميع ومناطق التجميع في تلك المناطق، وللتقدم الكبير المحرّز في عملية نزع السلاح والتسريح. وبالرغم مما سبق، فهناك زيادة تبعث على القلق في معدلات الجريمة

عموماً في أنحاء البلد، وبخاصة العنف المسلح إذ لوحظت زيادة في الهجمات على المناطق السكنية، والسطو المسلح، وحوادث القتل ونصب الكمائن، وكذلك العنف الجنسي.

٢٠ - ويمكن أن يُعزى استمرار انعدام الأمن بصفة عامة إلى عدة عوامل، من بينها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتراعات على الأرض، والفرص المحدودة لإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للجنود المُسَرَّحين، والمقاتلين السابقين، واللاجئين العائدين، والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

٢١ - وما زالت بوروندي في إطار المرحلة الأمنية الثالثة. ولم يُحرَز تقدم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في التحقيق الذي تجريه السلطات المحلية بشأن الهجمات بالقنابل اليدوية التي شنت ضد موظفي الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٨. واستمر أفراد يزعمون أنهم كانوا يعملون سابقاً في عملية الأمم المتحدة في بوروندي في القيام بمظاهرات غير مأذون بها، أغلبها سلمية، سعياً للحصول على تعويض أو لإعادة توظيفهم، وذلك أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أُلقيت أحجار على مركبة تابعة للأمم المتحدة أثناء احتجاج جرى في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أسفر عن كسر نافذة وإصابة أحد الموظفين الوطنيين.

دال - الجوانب الإقليمية

٢٢ - في ٧ تموز/يوليه، انضمت بوروندي رسمياً إلى الاتحاد الجمركي التابع لجماعة شرق أفريقيا الذي يشمل تنزانيا ورواندا وأوغندا وكينيا، واعتمدت التعريفية الخارجية الموحدة التي يطبقها. وأسفر ذلك أيضاً عن استحداث ضريبة القيمة المضافة لتحل محل ضريبة المعاملات. وتجري إصلاحات أخرى لمساعدة بوروندي على زيادة استفادتها من هذه الشراكة الإقليمية.

٢٣ - وعقب صدور تقارير إعلامية تزعم وجود عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بوروندي، أنشأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فريق عمل مشترك اجتمع في يومي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس في بوجومبورا لبحث المسألة. واجتمع الفريق بمجموعة كبيرة من المحاورين، من بينهم أجهزة الأمن البوروندية المعنية، وخُصص إلى أنه لا يوجد دليل ملموس على وجود عناصر مسلحة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بوروندي.

٢٤ - وفي يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مؤتمر مائدة مستديرة في بوجومبورا، بدعم من مصرف التنمية الأفريقي، لاستعراض التحديات المتبقية في منطقة البحيرات الكبرى، ولبدء حوار يهدف إلى حشد الموارد المالية والتقنية اللازمة

لتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتعهّد المشاركون بمواصلة دعمهم للمؤتمر الدولي سياسياً ولوجستياً ومالياً.

ثالثاً - الأنشطة المتصلة بلجنة بناء السلام

٢٥ - استمرت لجنة بناء السلام في متابعة الحالة في بوروندي عن كثب. وقد انتُخب السفير بيتر مورر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لرئاسة تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام في ٢٩ حزيران/يونيه، ليحل محل السفير أندريس ليدن، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

٢٦ - في ٢٩ تموز/يوليه، قدمت الحكومة تقريرها المرحلي الثالث الذي تعده كل سنتين عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي. وبين التقرير أهم التحديات وتضمن مجموعة من التوصيات، مع أخذ الشواغل التي تهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الاعتبار. وقد رحبت لجنة بناء السلام بالتقرير وأكدت من جديد التزامها بدعم انتخابات عام ٢٠١٠ القادمة، وبإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة الإدماج الطويل الأجل للمقاتلين السابقين، والجنود المُسَرَّحين، والعائدين، والمشردين داخلياً، وغيرهم من الفئات المتأثرة بالحرب. وأصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات الجديدة، وفي الوقت ذاته حدّدت أيضاً تحديات معينة تواجه توطيد السلام، من بينها إعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية؛ وانتهاكات حقوق الإنسان، وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وفي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام بزيارة البلد لتقييم التقدم المُحرز في تنفيذ التوصيات السابق ذكرها، وفي إعداد الاستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للسكان المتأثرين بالتراع، وتحديد الثغرات المتبقية في المساعدة الدولية المُقدّمة إلى العملية الانتخابية.

٢٧ - وازدادت فعالية المنتدى السياسي، وهي أعلى هيئة في فريق التنسيق بين الشركاء، في تنسيق جهود المساعدة الدولية المُقدّمة في مجالي بناء السلام والتنمية. وأدى المنتدى، الذي تشارك الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في رئاسته، دوراً أساسياً في رصد التقدم المُحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي، وأصبح هو النظر المحلي لتشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام. وهو يكفل، من خلال الحوار مع الحكومة، متابعة توصيات لجنة بناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بشروط انتخابات عام ٢٠١٠.

رابعاً - التحديات التي تواجه توطيد السلام

ألف - الحوكمة

٢٨ - اضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بأنشطته دعماً لمؤسسات الحوكمة الديمقراطية أثناء الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك إنجاز مشروع "أطر الحوار" الممول من صندوق بناء السلام، وإطلاق برامج إصلاح الإدارة العامة، وتعزيز قدرات اللجان البرلمانية الرئيسية. وبصفة خاصة، دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع أطر الحوار. وقد جمعت هذه المرحلة بين برلمانيين، وأحزاب سياسية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام معاً في إطار المنتديات الإقليمية المعقودة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المشروع وتأثيره.

٢٩ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، بدأت وزارة الخدمة المدنية في إعداد برنامج إصلاح الإدارة العامة الشامل، بما يتوافق مع الورقة المتعلقة باستراتيجية الإصلاح التي اعتمدت في آذار/مارس. ومن المتوقع إنجاز هذا الإصلاح بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وقد أنشئ فريق فرعي للإدارة العامة، تشترك في رئاسته وزارة الخدمة المدنية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، في إطار فريق التنسيق بين الشركاء، وذلك لتنسيق جهود الدعم الدولي لبرنامج إصلاح الإدارة العامة.

٣٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي دعم البرلمان بهدف تعزيز إدارته. وركزت الجهود المبذولة على الأهلية القانونية للجان الرئيسية التابعة للجمعية الوطنية، لا سيما اللجنة المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالمالية، عن طريق إنشاء قاعدة بيانات قانونية لإتاحة الوصول إلى القوانين واللوائح داخل اللجان، والتشجيع على الاطلاع عليها. ومن المتوقع أن تدخل قاعدة البيانات هذه طور التشغيل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣١ - وساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الحكومة، في إطار مشروع صندوق بناء السلام الذي يركز على تعزيز آليات مكافحة الفساد، في تجهيز أربعة أولوية شرطة إقليمية جديدة خاصة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى الأولوية الأربعة القائمة. وقد أسهمت هذه المبادرة أيضاً في تعزيز كفاءة المحكمة الخاصة المعنية بمكافحة الفساد هذا العام، مما أسفر عن زيادة القضايا المنظور فيها من ٨٣ قضية في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٦ قضايا في عام ٢٠٠٩. وعموماً، منذ سنّ تشريع مكافحة الفساد في بوروندي في عام ٢٠٠٦ وإنشاء الآليات المؤسسية المناسبة في عام ٢٠٠٧، عُرِضَت ٣١٩ قضية فساد أمام المحكمة. وقد تم النظر والبت في ٢٣٢ قضية منها. وتُعَد وزارة الحوكمة الرشيدة سياسة شاملة لمحاربة الفساد تهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة المختلفة. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر،

أُلقي القبض على السفير البوروندي لدى كينيا والسفير البوروندي السابق لدى إيطاليا بتهم اختلاس الأموال.

٣٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في مساعدة وزارة الداخلية في تحسين خدمات الإدارة العامة المحلية عن طريق بناء وإعمار المكاتب، وكذلك عن طريق تعزيز قدرات خدمات التسجيل المدني. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، تسلمت السلطات المحلية رسمياً ١٤ مكتباً من مكاتب الكوميونات الـ ١٩ التي كان مقرراً أن ينيها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أو يحدد معادتها، بدعم من صندوق بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقات عمل للإعلام والتوعية فيما يتعلق بعملية اللامركزية، في أنحاء البلد.

باء - إصلاح قطاع الأمن

٣٣ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي أنشطته دعماً لإصلاح أجهزة الجيش والشرطة والمخابرات. وقد أنجز مشروعان من ستة مشاريع لإصلاح قطاع الأمن تُعنى بترع السلاح من المدنيين ودعم دائرة الاستخبارات الوطنية، بدعم من صندوق بناء السلام، وذلك في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ومن المقرر الانتهاء من المشاريع المتبقية بنهاية العام.

٣٤ - وفي ٣ حزيران/يونيه، وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبدعم من صندوق بناء السلام، فتحت دائرة الاستخبارات الوطنية مقرها وبعضاً من زرنانات الاحتجاز أمام الجمهور، في محاولة لتغيير صورتها ونظرة الجمهور لها. وفي حزيران/يونيه أيضاً، وقّعت الدائرة رسمياً على مدونة الأخلاق الرسمية لها، وهي إحدى ثمار التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وفي محاولة لإضفاء مزيد من الاحترافية المهنية على الدائرة، بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بدعم من صندوق بناء السلام، تدريباً يتعلق بالمسائل الإجرائية يركّز على القانون وحقوق الإنسان للموظفين الأقدم في الدائرة. وتم البدء في تدريب مشابه للرُّب المتبقية في أيلول/سبتمبر، وأنجز البرنامج بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر. علاوة على ذلك، ساعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في تعزيز قدرة الإشراف المدني بتوفير حواسيب للجنة البرلمانية المعنية بالأمن والدفاع.

٣٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي توفير تدريب للشرطة بشأن العنف الجنساني، وآداب المهنة، ودور المرأة في جهاز الشرطة، وكذلك بشأن إدماج المقاتلين السابقين في قوات التحرير الوطنية في صفوف الشرطة. وواصل المكتب أيضاً، إلى جانب

شركاء دوليين، بناء قدرات الشرطة الوطنية البوروندية، لا سيما فيما يتعلق بالأمن أثناء العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل ٦٨٧ ٢٤ عضواً، من عدد إجمالي يقدر بـ ٢٩ ٠٠٠ عضو من أفراد الجيش الوطني، التدريب في مجالات قواعد السلوك، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدعم من صندوق بناء السلام.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٦ - سُجل تقدم كبير في نزع سلاح المقاتلين السابقين في قوات التحرير الوطنية وتسريحهم. وفي ١٦ حزيران/يونيه، وافق البنك الدولي على منحة قدرها ١٥ مليون دولار لحكومة بوروندي لدعم تسريح أفراد الجهات الموقعة على اتفاق عام ٢٠٠٦ الشامل لوقف إطلاق النار والأفراد الذين ليسوا أطرافاً في الاتفاق. وعقب ذلك، نجح فريق التنسيق التقني في تجهيز حالات ٩٥٠ ٤ فرداً من مقاتلي قوات التحرير الوطنية السابقين و ١ ٥٥٦ فرداً من المنشقين عن تلك القوات في مركز التسريح في جيتيغا. وتولى الاتحاد الأفريقي مسؤوليات رصد هذه العملية وتقديم التقارير عنها إلى المديرية السياسية. وواصل الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي والبنك الدولي تقديم الدعم للعملية للتوصل إلى إنجازها المتوقع. وبغية تنسيق العملية، أنشئ مركز للعمليات المشتركة يترأسه فريق التنسيق التقني بدعم من البنك الدولي، ويتألف من ممثلي الحكومة وقوات التحرير الوطنية والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويُتوقع الشروع في تنفيذ برامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين في آذار/مارس ٢٠١٠، بعد الانتهاء من دفع تعويضات العودة على مراحل.

٣٧ - وقد تم رسمياً إغلاق آخر منطقة للتجمع ومركز التسريح في جيتيغا في ١٠ و ١٥ آب/أغسطس، على التوالي. وفي غضون ذلك، بدأت الحكومة دفع القسط الثاني من تعويضات عودة المقاتلين السابقين المسرحين إلى مجتمعاتهم. وفي ١٧ آب/أغسطس، رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإتمام عملية التسريح بنجاح وأثنى على الأطراف البوروندية المشاركة في عملية السلام لما أبدته من إرادة سياسية. كما ناشد المجلس المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم إلى بوروندي في ما تبذله من جهود لتدعيم السلام وتعزيز المصالحة الوطنية، وأن يساعد كذلك على إدماج المقاتلين السابقين اجتماعياً واقتصادياً.

٣٨ - وفي تلك الأثناء، تواصلت عملية مساعدة ١١ ٠٠٠ من البالغين المرتبطين بمقاتلي قوات التحرير الوطنية، في مناطق التجمع الأولى بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال صندوق تبرعات مشترك للطوارئ بقيمة

مليون دولار. وقد أُنجزت المرحلة الأولى من العملية في ١٩ آب/أغسطس بحيث تلقى ما مجموعه ١٣٨ ٩ رجلا و ١٠٤٨ امرأة مجموعات مواد العودة ودُفع لهم القسط الأول من مساعدة العودة ونُقلوا إلى مجتمعاتهم الأصلية. وشمل البرنامج تصميم وتنفيذ برنامج يراعي المنظور الجنساني، اقتداء بروح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويتيح الخيار للنساء ليفتحن مجانا حسابا في إحدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر بغية تيسير إعادة إدماجهن في مجتمعاتهن. وقد أكملت العملية بنجاح في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقب دفع القسط الثاني من مساعدة العودة. ومن أجل تعزيز الإدماج المجتمعي في المقاطعات التي يتركز فيها أكبر عدد من البالغين المرتبطين بقوات التحرير الوطنية، استهل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات إعادة بناء المجتمعات المحلية، بالتنسيق مع الحكومة والشركاء الدوليين، بما في ذلك صندوق بناء السلام. ويهدف المشروع إلى إيجاد فرص العمل لإعادة بناء الهياكل الأساسية في المجتمعات المحلية مثل الطرق والجسور والمدارس والمراكز الصحية والمنازل للفئات السكانية الضعيفة، ودعم سائر الاحتياجات المجتمعية، بما فيها الصرف الصحي وغرس الأشجار.

٣٩ - كما واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة الحكومة على إكمال استراتيجيتها الوطنية لإعادة الإدماج الرامية إلى تقديم حوافز اقتصادية مستدامة للمقاتلين السابقين والبالغين الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة، والمشردين داخليا والعائدين وسائر الفئات الضعيفة، مع التركيز على التربية الوطنية والترابط الاجتماعي والمصالحة على صعيد المجتمعات المحلية. ويُتوقع أن تتناول الاستراتيجية إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي المستدام في المجتمعات المحلية. ونظرا إلى التقدم البطيء بشأن المسائل الحاسمة من قبيل النزاعات على الأراضي، والمصالحة الوطنية، واستمرار انعدام الأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي، تُعتبر إعادة إدماج المقاتلين السابقين والعائدين اجتماعيا واقتصاديا على نحو مستدام أمرا حيويا وستساعد على تدعيم ما تحقق حتى الآن من أمن واستقرار.

دال - الأسلحة الصغيرة

٤٠ - واصلت الحكومة والأمم المتحدة تنفيذ بروتوكول نيروبي لعام ٢٠٠٤ لمنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها. وفي ٢٨ آب/أغسطس، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي ينص على منح مهلة مدتها شهران للمدنيين ليقوموا بإعادة الأسلحة غير المشروعة إلى الحكومة طواعية. واستمرت اللجنة الوطنية المعنية بترع سلاح المدنيين ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة في جمع الأسلحة واستهلت المرحلة الأخيرة من حملة نزع سلاح المدنيين الطوعي في

الأسبوعين الأخيرين من تشرين الأول/أكتوبر، وستعاقب بعدها بموجب القانون حيازة السلاح غير المشروعة. ويتزامن ذلك مع اختتام مشروع صندوق بناء السلام الهادف إلى دعم عملية نزع سلاح المدنيين الطوعي.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، دمرت الحكومة ما يزيد على ٨٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونحو ٤٠٠ ١١ قطعة من الذخائر المتفجرة بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من سويسرا والولايات المتحدة. وفي أيلول/سبتمبر، أكمل المكتب والبرنامج الإنمائي إصلاح مستودعين للأسلحة تابعين للشرطة في بلدية بوجومبورا، وواصل دعم قوات الدفاع والأمن الوطنية في تنمية القدرات المتعلقة بوضع علامات على الأسلحة وتعبئها وتخزينها وإتلافها. وقُدِّم التدريب لضباط الجيش على إدارة قاعدة بيانات وطنية محوسبة للأسلحة العسكرية، وبدأ تدريب مماثل لأفراد الشرطة الوطنية.

هاء - حقوق الإنسان

٤٢ - لا تزال حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك ظاهرة الإفلات من العقاب، تشكل باعثاً على القلق الشديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي زيادة في تقييد الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما العنف المستهدف والتخويف الذي تقوم به السلطات. وقد حُرمت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني مراراً من الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وتلقى المكتب تقارير عن مشاركة أعضاء من الجناح الشبابي في حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، "الإيمبونيراكور"، في دوريات في المجتمعات المحلية وحراسة المباني ومرافقة الموظفين العموميين وضباط الشرطة خلال إجراءات الاعتقال، وهي أعمال يدعى بأنها تتم بموافقة السلطات. علاوة على ذلك، تزايدت حالات قضاء الغوغاء، حيث يرجع ذلك لعدة أمور منها الفعالية المحدودة للنظام القضائي وللشرطة الوطنية البوروندية.

٤٣ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، نظمت لجنة مخصصة مشتركة بين الوزارات مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، بغية تحسين مواءمة أحكامه مع المعايير الدولية ذات الصلة. وتثير الصيغة الحالية من مشروع القانون شواغل لأنها تخول للسلطة التنفيذية صلاحية تعيين أعضاء اللجنة دون الرجوع إلى البرلمان. ولم ينظر مجلس الوزراء في مشروع القانون بعد.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل قلق كبير يساور البورونديين والمجتمع الدولي إزاء مقتل إرنست مانيرومفا، نائب رئيس منظمة مكافحة الفساد غير الحكومية مرصد

مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية. وأنشئت لجنة ثالثة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر لدعم الشرطة ولجان التحقيق القضائية. وقد ألقى القبض على ستة أشخاص حتى الآن ولا تزال القضية رهن التحقيق.

٤٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بذل الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشملت تلك الجهود تدريب أفراد الجيش والشرطة والاستخبارات وتنظيم منتديات أسبوعية للصحفيين وممثلي قطاع التجارة والمجتمع المدني. وعقدت الحكومة، بدعم من المكتب، حلقة دراسية دامت ثلاثة أيام من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس بغية وضع استراتيجية وسياسة وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقدم المكتب الدعم أيضا لإعداد التقارير المطلوبة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

واو - العدالة الانتقالية

٤٦ - بدعم من صندوق بناء السلام، انطلقت مشاورات وطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية في بوروندي في ١٤ تموز/يوليه لتشكيل أول خطوة نحو إنشاء الآليات وفقا لاتفاق أروشا لعام ٢٠٠٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٠٦ (٢٠٠٥). وتقود العملية للجنة التوجيهية الثلاثية الأطراف التي تتألف من ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت مشاورات في ١٣ مقاطعة من أصل ١٧، بلغ متوسط المشاركة فيها ٨٠ في المائة. ويُتوقع إنهاء المشاورات بحلول كانون الأول/ديسمبر، ووضع الصيغة النهائية للتقرير في آذار/مارس ٢٠١٠. وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي إجراء حملاته الهادفة إلى توعية الجمهور بالمسائل المرتبطة بالعدالة الانتقالية. وفي غضون ذلك، اتفقت الأمم المتحدة والحكومة على تأجيل المشاورات بشأن الطرائق والأطر الزمنية المتعلقة بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة إلى أن تكتمل المشاورات الوطنية بشأن تلك الآليات.

زاي - إصلاح قطاع العدل

٤٧ - لم يحرز سوى تقدم ضئيل في توطيد سيادة القانون، من خلال العمل بوجه خاص على تعزيز نظام العدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك استقلال القضاء وقدرته. وما انفك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي يتلقى عدة ادعاءات بالتدخل السياسي في عمل القضاء المتعلق باتخاذ القرارات القضائية، بوسائل تشمل تهديد القضاة الذين ينظرون

في القضايا الحساسة ونقلهم. وخلافا للقانون، لم يخضع توظيف القضاة والمدعين العامين لامتحان تنافسي واستمرت وزارة العدل في تعيينهم دون استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

٤٨ - وواصل المكتب دعم الحكومة في تعزيز قدرات نظام العدالة والمؤسسات الإصلاحية. وعُقدت أربع حلقات عمل بشأن إجراءات المحاكم لكتاب المحاكم وموظفيها. وبذلك وصل عدد موظفي المحاكم الذين تلقوا التدريب في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٤٠ موظفا. كما ساعد المكتب الحكومة في جهودها الرامية إلى تعديل سجلات المحاكم وحفظ السجلات، ووضع استراتيجية وطنية للتدريب، وترجمة القانون الجنائي الجديد إلى لغة الكيروندي الوطنية. وبغية معالجة اكتظاظ السجون وزنانات الحجز، ساعد المكتب في تنفيذ مشروع لتحديد سبعة سجون، وقدم الدعم إلى الحكومة في وضع استراتيجية وطنية للسجون. ويوجد ثلثا السجناء في بوروندي تقريبا رهن الحبس انتظارا للمحاكمة أو محتجزين دون توجيه تهم إليهم.

حاء - حماية الطفل

٤٩ - تم تسريح جميع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة وإعادةهم إلى أسرهم. وبدأت في أيلول/سبتمبر إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية لهؤلاء الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة والبالغ عددهم ٦٢٦ طفلا. وقد التحق ٨٤ طفلا بالتعليم الرسمي بينما ستتاح للآخرين فرص التدريب المهني الذي يختارونه أو فرص الاضطلاع بأنشطة مدررة للدخل. وسيُمول البنك الدولي هذا البرنامج.

٥٠ - ورغم التطورات الإيجابية، استمر الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال، ولا تزال أجواء إفلات منتهكي حقوق الطفل من العقاب سائدة. ويظل انتشار العنف الجنسي ضد الأطفال مثار قلق كبير. وتواصل احتجاز الأطفال في نفس المرافق التي يُحتجز فيه البالغون، وهناك تقارير مستمرة عن وقوع الأطفال ضحايا للأعمال الإجرامية.

٥١ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي واليونسيف وسائر أعضاء فرقة العمل القطرية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والإبلاغ عنها الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات لمواجهة ظاهرة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك الاغتصاب والتشويه والاحتجاز غير القانوني. كما استمرت فرقة العمل في الدعوة إلى القيام بإعادة إدماج الأطفال في المجتمعات المحلية على نحو كفاء ومستدام.

طاء - وسائل الإعلام

٥٢ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وشركاء وطنيين، الأنشطة التي تهدف إلى بناء قدرات الإعلاميين. واشتملت الدورات التدريبية على تدريب على المهارات الأساسية لمهنة الصحافة، وكذلك محاضرات عن تنظيم وسائل الإعلام، والعدالة الانتقالية، والمساواة بين الجنسين، وأخلاقيات مهنة الصحافة، ودور وسائل الإعلام في العملية الانتخابية.

٥٣ - وأنشأ الرئيس نكورونزيزا جائزة "صحفي العام" في ١٩ حزيران/يونيه بهدف تعزيز الاحتراف المهني، ودعا الصحفيين إلى احترام قانون الصحافة وأخلاقياتها، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

ياء - الشؤون الجنسانية

٥٤ - في إطار التحضير للعملية الانتخابية المقررة لعام ٢٠١٠، يقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي الدعم من أجل إدراج بعد جنساني فيها بغية ضمان مشاركة النساء والرجال وأفراد الفئات الضعيفة على قدم المساواة في العملية الانتخابية كمرشحين أو ناخبين أو موظفي شؤون الانتخابات. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، يعمل المكتب على مساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وشبكة المنظمات النسائية بشأن الانتخابات من أجل وضع برنامج لبناء قدرات النساء. ويشمل هذا البرنامج تدريب ٥١ مدرباً، ووضع دليل عملي ومواد تدريبية أخرى للمرشحين. ولا يزال العنف الجنساني مثار قلق شديد. وواصل المكتب دعم الحكومة في وضع استراتيجية وطنية مستدامة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني.

كاف - الحالة الإنسانية

٥٥ - لا يزال انعدام الأمن الغذائي يثير القلق رغم زيادة إنتاج الأغذية. وأشارت وزارة الزراعة ووكالات الأمم المتحدة إلى أن بعض المقاطعات، ومن بينها بوبانزا، وبوروري، وكانكوزو، وكايانزا، وكيروندو، وماكامبا، وروتانا، وروغبي، يمكن أن تتأثر بحالة حادة من انعدام الأمن الغذائي نتيجة للفيضانات، والجفاف، والمنازعات على الأراضي، وتدفق السكان (العائدين)، والأوبئة، واختلالات السوق.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تواصلت إعادة اللاجئين البورونديين إلى ديارهم، حيث عاد ٥٦٢ ٣١ منهم بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر: ٢٩ ٠٢١ من جمهورية تنزانيا المتحدة، و ٥٤١ ٢ من بلدان مجاورة أخرى، ليبلغ مجموع اللاجئين البورونديين الذين عادوا إلى البلد منذ آذار/مارس ٢٠٠٢ أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ومع ذلك، لا يزال حوالي ٣٥ ٠٠٠ لاجئ موجودين في مخيم متايلا في تنزانيا الذي أغلق رسمياً في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي ٢١ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة الثلاثية المؤلفة من بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجمهورية تنزانيا المتحدة في بوجمبورا بهدف معالجة حالة اللاجئين البورونديين المقيمين في ذلك البلد. ولاحظ المشاركون أن عودة اللاجئين البورونديين كانت بالغة البطء بسبب شواغلهم التي تتعلق بإعادة الاندماج الاجتماعي - الاقتصادي أكثر من ارتباطها بالحالة الأمنية. وأعربت اللجنة الثلاثية أيضاً عن رغبتها في أن تتواصل حتى نهاية العام الجهود الرامية إلى تشجيع تلك المجموعة المتبقية من اللاجئين على العودة الطوعية.

٥٧ - وعقب القرار المشترك بين مفوضية شؤون اللاجئين وحكومة بوروندي والقاضي بتوحيد عدد من مخيمات اللاجئين من أجل ترشيد أعمال الحماية والمساعدة، شُجع اللاجئين ومن بينهم البانيامولينغي الكونغوليون في مخيم غيهينغا على الانتقال إلى مخيم بواغيزا في مقاطعة روبجي. وقاوم معظم اللاجئين الجهود التي تستهدف نقلهم وأعربوا عن تفضيلهم العودة إلى ديارهم عن النقل. ورغم نصيحة المفوضية بعدم العودة في هذا الوقت، حاول عدد كبير من اللاجئين العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنهم أجبوا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر على العودة إلى المخيم بعدما وجدوا الحدود مغلقة مع ذلك البلد. ومن المتوقع عقد اجتماع ثلاثي قبل نهاية العام من أجل وضع معايير لعودتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تسمح الظروف.

لام - الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

٥٨ - أكمل صندوق النقد الدولي في تموز/يوليه الاستعراض الثاني لأداء بوروندي الاقتصادي في إطار برنامج مدعوم من ترتيب مدته ثلاث سنوات لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. وأثنى الصندوق على حكومة بوروندي لأدائها القوي في تنفيذ البرنامج، وأعلن دفع مبلغ إضافي قدره ١٠,٢ مليون دولار، ليصل مجموع المبلغ المدفوع في إطار البرنامج إلى ٣٠,٧ مليون دولار. وفي إطار الاستعراض الثاني، نُفحت توقعات النمو في بوروندي لعام ٢٠٠٩ حيث خُفضت إلى ٣,٢ في المائة، نظراً لأثر الأزمة المالية العالمية على اقتصاد البلد، حيث أضرت تحديداً بصادرات بوروندي من القهوة.

٥٩ - وفي آب/أغسطس، قدمت الحكومة الميزانية المنقحة لعام ٢٠٠٩ إلى البرلمان لإقرارها. وخفضت الميزانية المنقحة من تقديرات الإيرادات لعام ٢٠٠٩ بنسبة ٧,٥ في المائة، وزادت من تقديرات النفقات بنسبة ٢,٥ في المائة، وذلك تماشياً مع استعراض الصندوق. وسيغطى الفرق بين الإيرادات والنفقات من أموال مقدمة من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مستردات لمرة واحدة من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وخفض الإنفاق على الاستثمار بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بالميزانية الأولية لعام ٢٠٠٩، وزادت النفقات المتكررة للوزارات الحكومية بنسبة ٨ في المائة.

٦٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس نكورونزيزا مرسوماً بشأن الزيادات في الأجور وجدول المرتبات للموظفين المدنيين. وجاء ذلك عقب تنظيم الموظفين المدنيين إضرابات متكررة طالبوا فيها بزيادات في المرتبات. واعتمد البرلمان القانون المتعلق بحالة العاملين في الحقل الصحي خلال دورته الاستثنائية بما يضمن الطابع الرسمي على نتائج المفاوضات التي جرت بين الحكومة ونقابات مقدمي الرعاية الصحية. إلا أن النقابات واصلت الإضراب مدعية أن القانون لم يلبي مطالبها.

٦١ - وريثما تُستعرض الاستراتيجية الحالية للحد من الفقر، وفي محاولة لدعم عزم الحكومة على الانتقال من اقتصاد مرحلة ما بعد النزاع إلى اقتصاد إنمائي منتج، نظمت حكومة بوروندي يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من البنك الدولي، الاجتماع الأول للفريق الاستشاري في باريس، بهدف مساعدة البلد على جذب الاستثمارات إلى القطاعات التي تحقق التنمية الاقتصادية والنمو المتكافئ. ومن بين القطاعات المستهدفة الزراعة، والطاقة، والهياكل الأساسية، والسياحة. وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بشكل نشط على تقديم الدعم للبنك الدولي والحكومة قبل الاجتماع وخلالها.

٦٢ - وفي غضون ذلك، وريثما توضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية المعنية بإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للسكان المتضررين من النزاع، تضطلع الأمم المتحدة، بقيادة ممثلي، بدور قيادي في مشروع رائد متكامل لتعزيز الانتعاش على الصعيد المجتمعي في أكثر المقاطعات تضرراً من الحرب، بما فيها ريف بوجمبورا، وبوبانزا، وسييتوكي. وتهدف المبادرة إلى إيجاد فرص اجتماعية - اقتصادية للمقاتلين السابقين وغيرهم من الفئات الضعيفة من أجل منع انضمامهم إلى العصابات أو الجماعات المسلحة أخذاً في الاعتبار الانتخابات المقبلة.

خامسا - ملاحظات

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نُزع سلاح قوات التحرير الوطنية، آخر حركات التمرد المسلحة، وتحولت إلى حزب سياسي. وبذلك تُختتم إلى حد كبير آخر مراحل عملية السلام. وعلى الرغم من وجود بعض المهام المتبقية والتحديات الجديدة، فإن التقدم العام يبشر بالخير لمستقبل بوروندي. وفي هذا الخصوص، أود الإعراب عن امتناني للمبادرة الإقليمية من أجل السلام، وهيئة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا، والشراسة من أجل السلام في بوروندي، بما في ذلك المديرية السياسية والاتحاد الأفريقي، على المساعدة في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية. وسيكون للدعم المستمر والمشاركة القوية من الشركاء الإقليميين والدوليين أهمية بالغة في ضمان بقاء ما تحقق من إنجاز.

٦٤ - وأثني على حكومة بوروندي والأحزاب السياسية لسموها فوق الخلافات الحزبية ومشاركتها في الحوار. وأرحب بقرار الحكومة وضع إطار قانوني للمنتدى الدائم للحوار. فهذه الآلية يمكن أن تشكل، عند تشغيلها، مساحة أخرى للحوار السياسي من أجل تسوية أي خلافات قد تنشأ قبل العملية الانتخابية وخلالها وبعدها.

٦٥ - وتوقع على عاتق الحكومة وشركائها الوطنيين في المقام الأول المسؤولية عن تهيئة الظروف المواتية للانتخابات. وفي هذا الخصوص، يشجعي تأكيد الرئيس نكورونزيزا المتكرر بأن تلك الانتخابات ستكون حرة ونزيهة وسلمية. وينبغي الثناء على الزعماء السياسيين لاعتمادهم قانونا للانتخابات يحظى بتوافق للآراء على نطاق واسع. وأحث الحكومة والأحزاب السياسية على مواصلة جهودها الرامية إلى الحفاظ على استقلالية لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة ومصادقيتها.

٦٦ - ولا يزال يساورني القلق بشأن ما تفيد به التقارير عن وجود قيود تفرضها السلطات المحلية على حرية أحزاب المعارضة في الاجتماع والتعبير. ويساورني قلق مماثل مما تفيد به التقارير عن أنشطة تمرد لجماعات من الشباب يزعم ارتباطها بأحزاب سياسية معينة وتعمل على بث الخوف والشك. وأدعو الحكومة والزعماء السياسيين إلى التزام اليقظة واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل وضع حد لتلك الأنشطة.

٦٧ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وتفشي الإفلات من العقاب، بما في ذلك عدد من الجرائم الخطيرة التي لم يتم التصدي لها بعد. وفي هذا الخصوص، فإن الاختتام المبكر والعادل لقضية مقتل نائب رئيس مرصد مكافحة الفساد والاختلاسات الاقتصادية سيشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

٦٨ - وأود أن أشجع الحكومة على المشاركة في جهودها الرامية إلى اجتثاث الفساد. وأشجعها أيضا على السعي إلى تحقيق الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الحكومة الرشيدة في مجالات السياسة والاقتصاد والتنظيم.

٦٩ - ويشجعي قرار الحكومة بتنقيح مشروع القانون المتعلق بإنشاء مفوضية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في ضوء مبادئ باريس. وأكرر ندائي بإنشاء مفوضية مستقلة ذات مصداقية وتمثل تماما لتلك المبادئ. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أهمية إنشاء عملية شفافة لتعيين المفوضين، تشمل إشرافا برلمانياا ملائما. ولا يزال المكتب المتكامل على استعداد لدعم المفوضية وغيرها من المؤسسات الديمقراطية المنشأة حديثا، مما سيحسن من قدرة البوروندنيين على توطيد السلام وتعزيز سيادة القانون.

٧٠ - وفي مجال العدالة الانتقالية، أود الإعراب عن تقديري للدور البناء الذي تضطلع به الحكومة باعتبارها شريكا في اللجنة التوجيهية الثلاثية المكلفة بالإشراف على المشاورات الوطنية بشأن إنشاء الآليتين المتلازمتين، وهما لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، والحكمة الخاصة. وستسفر العمليات الشفافة والجامعة، التي وجهت المشاورات حتى الآن، عن تحسين موثوقية النتائج وشرعيتها باعتبارها أساسا لما سيتخذ من خطوات مقبلة نحو إنشاء الآليتين المتلازمتين. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة على استعداد للقيام في الوقت المناسب باستئناف المفاوضات مع السلطات البوروندية بهدف الوصول إلى اتفاق بشأن ما تبقى من المسائل المعلقة التي تتصل بسير عمل هاتين الآليتين.

٧١ - وبينما تبذل الحكومة وشركاؤها الدوليون جهودا مشجعة في مجال الأمن عن طريق اجتثاث انتشار الأسلحة الصغيرة بين السكان المدنيين، لا يزال ضعف القدرات المؤسسية يشكل عقبة مثيرة للقلق. وسيكون من الضروري بذل جهود إضافية تستهدف التأهيل المهني للشرطة وتعزيز السلطة القضائية من أجل الحفاظ على ما يتحقق من إنجازات.

٧٢ - ويشجعي تسريح مقاتلي قوات التحرير الوطنية وإعادة إلحاقهم على نحو فعال، وكذلك النجاح في الفصل بين البالغين والأطفال المرتبطين بالحركة. بينما يظل من بين التحديات إعادة إدماج المقاتلين السابقين والعائدين وغيرهم من الفئات الضعيفة على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي في الأجل الطويل. فيجب بذل قصارى الجهد من أجل كفالة إعادة إدماج تلك الفئات على نحو مستدام، بهدف منع تحولها إلى مصدر إضافي لانعدام الأمن. وأحث الشركاء الدوليين، ولا سيما لجنة بناء السلام، على الاستعداد لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج التي وضعتها الحكومة فور إضفاء اللمسات النهائية عليها وإقرارها في المحافل المعنية.

٧٣ - إن السلام والعدالة وسيادة القانون لا يمكن استمرارها من دون التنمية. ولذلك أرحب بعقد اجتماع الفريق الاستشاري للجهات المانحة في باريس بدعم من البنك الدولي. وأحث الشركاء الدوليين على مواصلة دعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الأهداف المبينة في استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

٧٤ - وأثني على لجنة بناء السلام للشراكة الفعالة التي أقامتها على مدى السنوات الثلاث الماضية مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين. وأعرب عن تقديري للجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة من أجل المساعدة على حشد الدعم الدولي للعملية الانتخابية والاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي.

٧٥ - ومن الواضح أن الكثير قد تحقق في بوروندي في وقت قصير، بالنظر إلى ما كان عليه البلد قبل ذلك. ولكن الوضع لا يزال هشاً. ويضطلع المكتب المتكامل بدور يستحق الثناء في مساعدة الحكومة على الوفاء بمسؤولياتها السيادية في توطيد السلام وإرساء أسس الانتعاش الاجتماعي الاقتصادي، ولا سيما لصالح الأكثر تضرراً من النزاع. ويكتسب العام القادم أهمية بالغة، حيث يجب مساعدة بوروندي من أجل كفالة توطيد ما تحقق حتى الآن من مكاسب، قبل انتخابات عام ٢٠١٠ وخلافاً وبعدها، حتى يتمكن البلد من الاستمرار على طريق المصالحة الوطنية، والحكم الديمقراطي الخاضع للمساءلة، والتنمية.

٧٦ - وفي ضوء ما سبق، أوصي بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لسنة إضافية، عند انتهائها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتوافق حكومة بوروندي على هذه التوصية.

٧٧ - وأود أن أختتم بالإعراب عن امتناني العميق لمثلي التنفيذي، يوسف محمود، وجميع موظفي الأمم المتحدة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة في تنفيذ ولاية البعثة بأسلوب متكامل حقاً. وأعرب عن تقديري أيضاً للمنظمات غير الحكومية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على التزامهم الراسخ ومساهماتهم السخية لبوروندي.